هجرة الكفاءات النسائية العربية إلى الخليج العربي: الدوافع، المعيش والتمثّلات

عائشة التايب(*)

أستاذة علم الاجتماع، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل ـ السعودية.

مقدمة

تتصدّر المرأة اليوم مشهد الهجرة الدولية، فما يقارب نصف المهاجرين الدوليين اليوم هنّ من النساء، ورغم ذلك لا تزال الهجرة النسائية مبحثًا شبه مغيّب من المشهد البحثي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعيّة. ولئن شهد الموضوع بعض الاهتمام في الدول الغربية منذ مطلع الثمانينيات، فإنه ما زال في ساحات البحث العربيّة لم يتشكّل بعدُ كموضوع يحظى بما يستحق من البحث والدراسة. ولا تزال المرأة العربية المهاجرة بمختلف صنوفها فاعلًا مغيّبًا عن الأنظار في أرقام الهجرة وإحصاءاتها من جهة، وفي الدراسات والبحوث العلمية من جهة ثانية. وتنخرط هذه المحاولة في اتجاه الدعوة للعمل على مزيد توجيه الأنظار نحو أهمية اعتبار بُعد النوع الاجتماعي في مسارات فهمنا لظواهرنا وقضايانا الاجتماعية بما فيها ظاهرة الهجرة عمومًا وهجرة الكفاءات بوجه خاص.

تؤكد دلائل واقعية متعددة في مختلف البلدان العربية المرسلة للكفاءات الجامعيّة نحو دول الخليج تدنّي الأحوال المعيشيّة لأساتذة الجامعات بمختلف رتبهم العلمية.

تتضمن هذه الدراسة قراءة في بعض مضامين تجربة هجرة الجامعيات العربيات نحو دول الخليج العربي وتحديدًا السعودية، والسعي للوقوف على بعض حيثياتها وتفاصيلها استنادًا إلى نتائج بحث ميداني طبّق خلال الفصل الثاني من السنة الجامعية 2017 ـ 2018 على عيِّنة من الجامعيات المهاجرات للعمل بالجامعات السعوديّة.

(*) البريد الإلكتروني: aichaettaibkorchid@yahoo.com.

لن يدّعي البحث الإحاطة الشاملة بموضوع هجرة الكفاءات النسائية العربية إلى بلدان الخليج العربي، بقدر ما يطرح بعض الأسئلة ـ التي لن يدعي كذلك الإجابة عنها ـ بهدف تسليط الضوء على خصوصية تلك التجربة ومستويات اختلاف مضامينها عن هجرة الكفاءات العربية بوجه عام من جهة، واختلافها عن الصيغ الأخرى للهجرة النسائية العربية من جهة ثانية.

أولًا: الإطار المنهجي

1 ـ الإشكالية

يبقى المشهد العام للهجرة النسائيّة في البلدان العربيّة اليوم مشهدًا متنوّعًا إلى حدّ كبير. ويحمل لفظ المرأة المهاجرة انشطارات متعددة تشمل في طياتها تجارب متنوّعة من الحراك الجيوسوسيولوجي، المتعدّد الصنوف والدوافع من شريحة نسائيّة عمريّة إلى أخرى، ومن وسط اجتماعي وثقافي إلى آخر، ومن ظرفيّة اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسية إلى أخرى.

ومن المؤكّد أنّ ساحات البحث في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة في البلدان العربيّة لا تزال تجهل الكثير عن مختلف تلك التجارب والممارسات والدوافع الكامنة وراء ظاهرة الهجرة النسائيّة بمختلف أشكالها وصنوفها ما ظهر منها وما بطن، وما انخرط منها طوعًا أو كرهًا تحت مظلة القانون، وما انفلت منها عنه.

وينافس، على سبيل المثال، حضور المرأة اليوم في مشهد هجرة الكفاءات العربيّة نحو البلدان العربية أو الغربيّة حضور الرجل، ولكنّ الساحة البحثيّة لا تزال تتناول الظاهرة بعيدًا من أي مقاربة نوعيّة من شأنها أن تبرز أو تتساءل عن مكانة وحضور العقول العربيّة بصيغة المؤنث في المشهد العام لما أضحى يُعرف بهجرة العقول.

تجتهد الإشكالية المطروحة في تسليط الضوء على جوانب من ظاهرة هجرة الكفاءات النسائية العربية من خلال تناول تلك الهجرة في مداها العربي. وتتساءل عن دوافع هجرة الجامعيات للتدريس في جامعات السعوديّة، وتحاول النبش في بعض حيثيات معيش تلك الهجرة، كما تجتهد في الوقوف على بعض نتائجها وانعكاساتها على المستوى الذاتي كما تتمثّلها وتعبّر عنها الجامعيّة المهاجرة.

2 ـ الفرضيات

يدور التحليل في ضوء فرضيتين أساسيتين: تفترض **الأولى** بأن هجرة الكفاءات النسائية نحو الجامعات الخليجيّة، بالرغم من أنها في ظاهرها تعدّ هجرة كفاءات، إلا أنّها تبدو ـ في خصائصها ـ أقرب إلى هجرة اليد العاملة المفتقدة للمهارة.

وتفترض **الثانية** أن هجرة الجامعيات العربيات إلى بلدان الخليج العربي، غيّرت مضمون هجرة المرأة العربية، حيث لم تعد مجرّد هجرة مرافقة للزوج بل أصبحت فاعلًا أساسيًّا تتحمّل مسؤولية اتخاذ قرارها والمبادرة به رافقها في ذلك الزوج أو لم يرافقها.

3 ـ منهجية البحث

استند التحليل إلى مصدرين أساسيين لجمع البيانات. تمثّل **الأوّل** بنتائج استبيان وُزّع على عيِّنة غير احتمالية من نوع كرة الثلج تكوّنت من 100 أستاذة جامعية عربية مهاجرة للعمل في جامعات السعودية. شمل الاستبيان إلى جانب البيانات الأوليّة محورين أساسيين تعلق **الأول** بالأسباب الدافعة للهجرة كما تراها المهاجرة. ومحور **ثانٍ** شمل أسئلة عن انعكاسات التجربة على الجامعية المهاجرة على المستوى الاجتماعي والمهني.

رغم عدم توافر المعطيات الإحصائية الدقيقة حول أجور أساتذة الجامعات في مختلف البلدان العربيّة الطاردة للأساتذة الجامعيين يبقى الحديث عن تدنيها هو السائد.

شملت العيِّنة ستّ جنسيات عربية توزعت عليها المستجوَبات كالتالي: الجامعيات المصريات 39 بالمئة، التونسيات 29 بالمئة، السودانيات 22 بالمئة، الأردنيات 7 بالمئة، السوريات 3 بالمئة. وراوحت أغلبية أعمار المستجوَبات 83 بالمئة بين سنّ 30 و49 سنة، وبلغت نسبة من تجاوزت أعمارهن 50 سنة نحو 17 بالمئة. وبلغت نسبة المتزوجات منهن 78 بالمئة، والعزبوات 12 بالمئة، وسجلت كل من فئة الأرامل والمطلقات ما قدره 5 بالمئة لكلّ فئة. تعمل المهاجرات المستجوَبات في إحدى عشرة جامعة سعوديّة[1] في مجالات أكاديمية مختلفة، وهي علم اجتماع 16 بالمئة، خدمة اجتماعية 8 بالمئة، علم نفس 5 بالمئة، إعلام 8 بالمئة، جغرافيا 6 بالمئة، دراسات إسلامية 2 بالمئة، لغة إنكليزية 8 بالمئة، لغة عربية 4 بالمئة، علوم المكتبات 8 بالمئة، رياضيات 2 بالمئة، فيزياء وكيمياء 13 بالمئة، علوم طبيعية 5 بالمئة، هندسة 2 بالمئة. هذا إلى جانب مجموعة أخرى من التخصّصات الأكاديمية المختلفة بلغت 13 بالمئة.

يتمثل المصدر **الثاني** في الملاحظة المبنية على المعايشة اليوميّة للظاهرة المدروسة، كون الباحثة تمثل بدورها جزءًا من الموضوع وعنصرًا فاعلًا ضمنه. ورغم الوعي بأهمية الفصل بين الذاتي والموضوعي والحرص قدر الإمكان على ضبط المسافات بينهما، ربّما يكون لعامل «الاستغراق في الحياة اليوميّة» و«استحضار الملاحظ السوسيولوجي لها» أهميته في هذه المحاولة. وقد نسترشد بما أكّده عالم الاجتماع أنتوني غيدنز حين قال «لا يمكن للملاحظ السوسيولوجي أن يستحضر الحياة الاجتماعية كظاهرة تحت الملاحظة بمعزل عن الاعتماد على معرفته بها كمصدر يتم من خلاله تأسيسها كموضوع بحث، ومن هنا فإن وضع الملاحظ لا يختلف عن وضع أي عضو آخر في المجتمع... إن الاستغراق في شكل الحياة اليومية هو الشرط

(1) وهي جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، القصيم، الطائف، أم القرى، الملك سعود، حائل، الملك فيصل، الملك خالد، الباحة، الجوف، حفر الباطن. مع العلم بأنه يوجد في السعوديّة 25 جامعة حكومية و13 جامعة خاصة بحسب إحصاءات وزارة التعليم السعودية.

الضروري والوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها للملاحظ أن يولّد توصيفًا «متعارفًا عليه» للنشاط الاجتماعي»[2].

4 ـ في مفهوم هجرة الكفاءات

تتعدّد مرادفات مفهوم هجرة الكفاءات فتسمّى الهجرة النخبويّة وهجرة الأدمغة أو العقول، وهجرة عمّال المعرفة، وهجرة الطاقة البشرية رفيعة المستوى وغيرها. وتُنعت بأوصاف مختلفة مثل هروب المعرفة ورحيل المثقفين ونزيف الأدمغة والعقول... إلخ.

يتّخذ هذا الحراك اتجهات مختلفة أبرزها انطلاقه من بلدان الجنوب نحو بلدان الشمال. كما يمكن أن يتجه جنوب ـ جنوب في حالات أخرى مثل هجرة الكفاءات من البلدان العربية والبلدان النامية عمومًا نحو بلدان الخليج العربي. وقد يتخذ وجهة عكسيّة من بلدان الشمال نحو بلدان الجنوب في وضعيات أخرى تختلف شكلًا ومضمونًا عن الحراك الجنوبيّ المصدر.

يجدر التأكيد هنا أن التحديد العلمي لحراك النخب العلمية والتقنية بمعناها الواسع كان دائمًا مسألة غير دقيقة نظرًا إلى صعوبة حصر طبيعة وخصائص الفئات التي يمكن أن يشملها ذلك المفهوم، وندرة المعطيات الإحصائية الدقيقة عنها وطنيًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

وربما تبقى ندرة البيانات الخاصة بهذه الهجرة، إلى جانب قلة البحوث والدراسات العلميّة حولها، وراء نزعة العموميّة والمبالغة التي تجعل من الحديث عن هجرة الكفاءات أو العقول، وبخاصة في بلداننا العربية، مقترنًا في الغالب بحالة كارثيّة وبخسارة وطنية تتكبدها بلدانهم عند هجرتهم. ولكن يبدو أن معطيات عديدة تدفعنا لتنسيب الأمور؛ فالظاهرة ليست حديثة ولطالما شهد تاريخ البشريّة بمختلف مراحله صنوفًا متعدّدة من هجرة أهل العلم والعلماء، وكان هؤلاء على مدى العصور عرضة للجذب وللاستقطاب. وقد جُلب العلماء على سبيل المثال من أثينا حين بنيت مكتبة ومتحف الإسكندرية في القرن الثالث قبل الميلاد بأمر من الملك في ظلّ نقص الموارد البشرية المحلية. واستقطب الخليفة المنصور العلماء لبغداد في عصر الخلافة العباسية في القرن الثامن ميلادي عندما ازدهرت فيها العلوم وتأسست فيها «بيت الحكمة» التي كانت مؤسّسة رسميّة تضمّ علماء من مختلف أنحاء المتوسط ومن ذوي تخصّصات متنوعة. وخلف تركيز النظامين النازي والفاشي في القرن العشرين موجات كبيرة من هجرة الكفاءات والمختصين نحو شمال أمريكا[3]. كما خلف سقوط جدار برلين في نهاية ثمانينيات القرن العشرين موجات كبيرة من هجرة الكفاءات من بلدان الكتلة الاشتراكية.

تتخّذ الظاهرة اليوم أهمية غير مسبوقة لما أصبحت تفرزه العولمة من تنافس بين الدول الكبرى في ظل اقتصاد المعرفة للحصول على الكفاءات العالية وبخاصة في الاختصاصات النادرة.

---

(2) أنتوني غدنز، **قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع**، ترجمة محمد محيي الدين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص 280.

(3) AMREM, «La Migration Sud- Nord: La Problématique de l'exode de compétences,» papier présenté à: Actes de colloques organisé a la faculté du droit de Rabat, Agdal 27-28 avril 2001, Rabat 2002), p. 16.

وفي البلدان العربيّة تتخذ الظاهرة كذلك منحى الكارثية والأزمة، ويتسم الحديث عنها بالشمولية ونادرًا ما يجد الباحث معلومة رسميّة معينة حسب النوع الاجتماعي وحسب التخصّص توضح حجم الظاهرة.

عُرفت البلدان النامية والعربية تحديدًا بافتقارها إلى الإحصاءات الرسمية الموثوق بها[4]. ورغم تأكيد الواقع لتكثف مسارات هجرة الكفاءات النسائية من مختلف البلدان العربية في اتجاهات متعددة، لا يجد الدارس أرقامًا موثوقة حول الظاهرة وممارساتها وتخصّصاتهن ووجهاتهن.

ثانيًا: هجرة الجامعيات العربيات إلى الخليج العربي: الدوافع والمحرّكات

عند سؤال المهاجرات المستجوَبات عن دوافع هجرتهن تصدّرت الأسباب الاقتصادية بقيّة الأسباب الأخرى. وقد تمّ تفصيل تلك الأسباب الاقتصادية في عدد من الأسئلة التي أردنا من خلالها التماس بعض التفاصيل في مضامين البعد الاقتصادي للهجرة كما تراه وتعبّر عنه المستجوَبة. وكانت النسب موزعة وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

الجدول الرقم (1)

مواقف المستجوَبات من المحدّدات الاقتصادية لهجرتهن

(الأرقام بالنسبة المئوية)

	أوافق بشدّة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
هاجرت لتحسين ظروفي الاقتصادية	41	40	12	4	3	**100**
هاجرت بسبب غلاء المعيشة في بلدي	29	26	26	12	7	**100**
هاجرت لتأمين مستقبل أفضل لأولادي	39	31	19	7	4	**100**
هاجرت لضعف رواتب الجامعيين في بلدي	39	23	19	14	5	**100**

(4) أنطوان زحلان، «هجرة الكفاءات العربية: السياق القومي والدولي،» **المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 1 (أيار/مايو 1992)، ص 14.

وبهذا وافقت ووافقت بشدة أعلى نسبة على اعتبار الأسباب الاقتصادية الدافع الأبرز لهجرتها. وبلغ الجمع بين الموقفين 80 بالمئة في السؤال العام، وراوح بين 55 بالمئة و70 بالمئة في بعض الأسئلة التفصيلية. وظلت نسب عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة ضعيفة ولم تتجاوز في الحالتين معًا 19 بالمئة.

بالرغم من تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات اليوم فقد ظلّت تفاصيل تجربة الهجرة ومعيش الكفاءة المهاجرة في بلد الهجرة، رجلاً كان أو أمرأة، منطقة مظلمة لم تقتحمها بعد مبادرات البحث والدراسة في مجال سوسيولوجيا الهجرة.

ربما لا يبدو ربط الهجرة بوجه عام بعوامل اقتصاديّة مسألة جديدة، حيث تتصدّر تلك العوامل محاولات فهم وتفسير دوافع حركات الهجرة المختلفة. وقد ربطت التحاليل الأولى لظاهرة الهجرة الدوليّة لليد العاملة البسيطة حركة الطرد والجذب أساسًا بالعامل المادي سواء على النطاق الميكروسوسيولوجي المتصل بالأسر والأفراد، أو على النطاق الماكروسوسيولوجي المتصل بالدول والمجتمعات المصدّرة لليد العاملة.

ولكن دراسات هجرة الكفاءات العربية نحو بلدان الشمال المتقدم بخاصة، لم تحصر الظاهرة في عوامل اقتصاديّة فحسب، بل أكّد ارتباطها بعوامل متنوعة مثل التنافس الشديد بين البلدان المتقدمة على استقطاب الكفاءات، وتوظيف العقول وجلب السواعد الذكية بوصفها من أبرز تداعيات العولمة وتحوّلات أسواق العمل الراهنة.

وقد رأت بعض الدراسات أنها ظاهرة تتسم بالتعقيد وتخضع لتأثير عوامل متعددة، منها ما هو ذو طبيعة اقتصادية كالأوضاع الاقتصادية في بلد المنشأ وعدم قدرة اقتصادها على تلبية طموح من اكتسبوا مستوى عاليًا من التأهيل؛ ومنها المتصل بعوامل مهنية مثل جاذبية البلاد المتقدمة وظروف العمل المغرية بها كالمرونة التنظيمية وهيمنة عقلية التنافس وانفتاح أفق الترقي في العمل وخوض تجارب جديدة[5]. هذا إلى جانب افتقاد البلدان العربية المصدّرة للكفاءات لآليات الديمقراطية التي تكفل تكافؤ الفرص، حيث لا تخضع آليات الارتقاء الاجتماعي لمعايير الاستحقاق ولا تقدم الفرص نفسها للمواطنين.

وقد أردنا من خلال عيِّنة الجامعيات المهاجرات للعمل في الجامعات السعوديّة التحقق من وجود أسباب أخرى قد تنافس برأيهنّ العوامل الاقتصادية في حركة الدفع بهن للهجرة. وطرحنا سؤالًا مباشرًا عن إمكان ارتباط الهجرة بغير العوامل الاقتصادية والوضع المادي، وجاء الردّ قاطعًا بالنفي حيث سجلت نسب عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة 53 بالمئة من الإجابات، وبلغت نسبة الحياد 19 بالمئة. بينما لم تتجاوز الموافقة 16 بالمئة والموافقة بشدة 12 بالمئة.

---

(5) **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: هجرة الكفاءات نزيف أو فرص** (القاهرة: جامعة الدول العربية 2008)، ص 25.

الجدول الرقم (2)

المحدّدات غير الاقتصاديّة للهجرة

(الأرقام بالنسبة المئوية)

	أوافق بشدّة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
هاجرت لأسباب غير اقتصادية ولا علاقة لهجرتي بوضعي المادي	12	16	19	30	23	**100**
هاجرت لكسر الروتين وتغيير الأجواء الخانقة في بلدي	22	17	20	22	19	**100**
هاجرت طلبًا للاستمتاع وبحثًا عن الراحة	17	31	20	23	9	**100**

هذا وجاءت المواقف من سؤال الهجرة كسرًا للروتين وتغيير الأجواء تقريبًا متقاربة جدًّا مع تفاوت طفيف وراوحت بين 22 بالمئة و17 بالمئة في مستوى الموافقة بشدة والموافقة. وقد يعكس عدمُ وجود تفاوت كبير في المواقف عدمَ ترجيح ظاهر لموقف محدّد إزاء الأسباب غير الاقتصاديّة المطروحة في الأسئلة. وهو موقف قد يؤكّد في رأينا الاستبعاد المبدئي لاعتبار الجامعيات لبعض العوامل الأخرى مثل التغيير وكسر الروتين والاستمتاع، كأسباب مباشرة لهجرتهن. على عكس ما شهدناه من تفاوت بارز في المواقف بين القبول وعدم القبول عند التساؤل عن الأسباب الاقتصاديّة.

ولعلّه من المهمّ القول بناء على ما تقدّم بأن دوافع هجرة الجامعيات نحو بلدان الخليج العربي ترتبط بصورة أساسية وربّما حصريّة بدوافع اقتصاديّة. وتؤكد دلائل واقعية متعددة في مختلف البلدان العربية المرسلة للكفاءات الجامعيّة نحو بلدان الخليج تدنّي الأحوال المعيشيّة لأساتذة الجامعات بمختلف رتبهم العلمية. هذا إلى جانب تفشي ظاهرة بطالة حاملي المؤهلات العليا (الماجستير والدكتوراه) الذين رفضتهم أسواق العمل ببلدانهم واستوعبتهم في المقابل سوق العمل الخليجيّة وفتحت أبواب جامعتها الحكومية والخاصة لعدد منهم نظرًا إلى حاجاتها المتزايدة إليهم وإليهن بخاصة في بعض الحقول المعرفية.

ورغم عدم توافر المعطيات الإحصائية الدقيقة حول أجور أساتذة الجامعات في مختلف البلدان العربيّة الطاردة للأساتذة الجامعيين يبقى الحديث عن تدنيها هو السائد. وقد بيّن استطلاع منجز سنة 2014 في 12 بلدًا عربيًا تدني الرواتب، حيث أشار إلى أن المتوسط فيها يبقى أقل من الأجر المطلوب لتأمين متطلّبات الحياة في مستوى معيشة الطبقة الوسطى عند قياسه مع القوة الشرائية. وأشارت الدراسة المبنية على معطيات ذلك الاستطلاع معاناة الجامعيين في الوصول إلى مستوى معيشة الطبقة الوسطى. وأكدّت أن ضعف الرواتب يبقى السبب الأوّل في الهجرة إلى

بلدان تدفع أكثر أو للتوجه نحو مزاولة العمل الجامعيّ لوظائف ثانية وثالثة والترويج لكتبهم ومؤلفاتهم لتأمين الموارد الضروريّة[6].

وفي حالة الأردن على سبيل المثال كان صافي الوظائف المستحدثة المسندة سنة 2011 لجامعيين نحو 20.000، بينما بلغ خريجوا المؤسّسات الجامعية أكثر من 46,000 خريج. وتصيب البطالة 20.8 بالمئة من الذكور الذين يحملون شهادة جامعية و64.7 بالمئة من الإناث اللواتي يحملن مؤهلات مماثلة. ويبدو أن سوق العمل فيه لا يخلق فرص عمل كافية خاصة للإناث بما يستوعب الزيادة السنوية في خريجات الجامعات وحملة الدبلوم المتوسط. وهي مشكلة تتزايد وتتفاقم من عام إلى عام[7]. وتمثّل الهجرة نحو الجامعات الخليجيّة أحد أفضل الخيارات المطروحة أمام حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه ولا سيما بتخصصات اللغة الإنكليزية وعلوم التربية والمعلوماتية.

وفي حالة سورية سجّلت سنة 2010 هجرة ما بين 64.000 شخص و120.000 سنويًا إما إلى أمريكا والبلدان الأوروبية أو إلى السعودية. وهم في الغالب من أصحاب المؤهلات العليا[8]، حيث كانت سورية تخسر سنويًّا نسبة كبيرة من أصحاب المؤهلات في سوق العمل الداخلية.

وبالنسبة إلى لبنان لم تسجّل العينة المدروسة في هذا البحث وجود جامعيات مغتربات بالسعودية بالرغم من أن التقارير تؤكّد ارتفاع ظاهرة هجرة الأدمغة في لبنان. حيث بيَّنت بعض الدراسات أن نسبة الجامعيين اللبنانيين الشباب في المهجر أعلى من نسبتهم بين المقيمين. ولكن تبدو أمريكا وأوروبا أكثر جذبًا للكفاءات اللبنانية من الرجال والنساء. ويبدو أن الإمارات وقطر والكويت والبحرين أكثر جذبًا للبنانيات المتعلّمات من بلدان الخليج الأخرى[9].

أمّا في حالة مصر فقد بلغ معدّل بطالة خريجي الجامعات 18.4 بالمئة من إجمالي العاطلين من العمل سنة 2010 . كما أنه من بين 600 ألف خريج جامعي في تونس يوجد أكثر من 128 ألف عاطل من العمل، أي أن زهاء ربع العاطلين من العمل هم من خرّيجي الجامعات. وفي الأردن بلغت نسبة بطالة خريجي الجامعات 32.3 بالمئة من إجمالي العاطلين[10].

وخلال سنة 2017 سجلت النسبة العامة لبطالة المرأة ما قدره 25 بالمئة في الأردن، و21.5 بالمئة في تونس، وما قدره 24.7 بالمئة في مصر و18.5 بالمئة في السودان، و41.3 بالمئة في سورية[11].

---

(6) جريدة **الاقتصادي**، 2014/1/14.

(7) **التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في الدول العربية: التقرير السادس** (بيروت: مؤسسة الفكر، 2013)، ص 79.

(8) المصدر نفسه، ص 102.

(9) المصدر نفسه، ص 116.

(10) **التقرير الرابع للتنمية الثقافية** (بيروت: مؤسسة الفكر، 2011)، ص 10.

(11) هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، **محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2018)،ص 37.

ويمكن القول إجمالًا إن دوافع هجرة الكفاءات تختلف بلا شكّ باختلاف طبيعة التخصّص والمهنة والوجهة المقصودة. وتترشح الدوافع الاقتصادية في حالة هجرة الجامعيات نحو الخليج عمومًا والسعوديّة بوصفها الداوفع الأبرز في هذا الحراك النسائي المستجدّ في مشهد الهجرة النسائية العربية. وتبدو تلك الهجرة أقرب من حيث دوافعها إلى هجرة اليد العاملة المفتقدة أي مؤهلات، منها هجرة العقول. فهي هجرة كفاف لتأمين الحدّ الأدنى لمتطلبات العيش الذي يفترضه المستوى الاجتماعي للأستاذة الجامعيّة يوم عودتها إلى بلدها. وهي ليست هجرة كفاءة علميّة تبحث عن المزيد من الاعتبار المادي والمعنوي المفتقد في بلد المنشأ أو عن مناخ أفضل للإبداع وممارسة المهنة؛ ولكنها رحلة بحث عسيرة عمّا يمكن أن يسدّ الرمق ويؤمّن أساسيات الحياة المناسبة لمكانتها الاجتماعية بوصفها أستاذة جامعيّة لا يكفي راتبها في بلدها لتأمينها. هذا في حالة ما إذا كانت تمارس المهنة قبل هجرتها، وهي ليست الوضعيّة الحصريّة للمهاجرات، حيث يوجد عدد منهن حديثات تخرّج وكنّ عاطلات من العمل يوم أتيحت لهن فرصة الهجرة إلى الجامعات السعوديّة. وبذلك يتأكد القول بأن الهجرة والهجرة النسائية بمختلف أشكالها وصيغها، ما هي سوى إشهار للرفض في وجه قصور التنمية بأبعادها المختلفة، وسيبقى الجواب عن أسئلة الهجرة مهما تعدّدت أشكالها ومسمياتها مرتهنًا إلى حدّ كبير بالجواب عن أسئلة التنمية[12].

إن لوضعية غياب المهاجرة عن أسرتها انعكاساتها القاسية على الروابط الأسريّة في كلّ اتجاهاتها، ولها وقعها الخاص على المهاجرة وعلى هشاشة مكانتها داخل الأسرة كأم وكزوجة مبعدة على مدى طويل.

ثالثًا: معيش المهاجرة ويوميات الهجرة

ظلّ التناول السوسيولوجي لتجربة الهجرة ومعاناتها اليوميّة مرتبطًا بهجرة اليد العاملة البسيطة. وارتبط بسياق سوسيوتاريخي اتسم بانتشار ذلك الصنف من الهجرة وتطوّره من دول الجنوب الفقير نحو الشمال المرفّه منذ المرحلة الاستعمارية والمراحل الأولى لتأسيس الدولة الوطنية في البلدان العربية والأفريقيّة والنامية بوجه عام.

وبالرغم من تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات اليوم فقد ظلّت تفاصيل تجربة الهجرة ومعيش الكفاءة المهاجرة في بلد الهجرة، رجلًا كان أو أمرأة، منطقة مظلمة لم تقتحمها بعد مبادرات البحث والدراسة في مجال سوسيولوجيا الهجرة.

نجتهد في هذا النطاق في الحفر في بعض تفاصيل الحياة اليوميّة للكفاءة النسائية المهاجرة إلى السعودية. وهي مسألة محاولة لتجاوز صمت أرقام هجرة الكفاءات التي لا تزال على ندرتها

(12) عائشة التايب، «الفتاة العربية والهجرة إلى الجنات الموعودة: محاولة في الفهم،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، السنة 6، العدد 21 (صيف 2017)، ص 8.

وذكوريتها في عالمنا العربي مبهمة وغير مدروسة، نحو مسائل أكثر قربًا من نبض الحياة الاجتماعية اليومية للمهاجرة في بلد الهجرة.

1 ـ الكفاءة النسائية المهاجرة والروابط الأسرية العابرة للحدود

أضحت الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية تؤكّد اليوم ضرورة تجاوز دراسات الهجرة وأدواتها التحليلية لتلك النظرة التقليدية المحدودة بحدود المكان للهجرة ولمشكلاتها ونتائجها. وتمت المناداة بالتخلّي عمّا سمّي «الوطنية المنهجية»، وهي تلك الرؤية التي ارتبطت بالبراديغم المجالي للدولة الأمّة الذي كان يُنظر بمقتضاه إلى قطبَي الهجرة (بلدَي المصدر والاستقبال) بوصفهما عالمين منقسمين ومتباعدين. وظهر بناءً عليه مفهوم «المجال الاجتماعي العابر للحدود» ليستوعب الإكراهات المستجدة للبنى الاجتماعية الشبكيّة التي تتشكّل وتُنسج خيوطها اليوم ضمن مسارات حركة الهجرة وأنماطها بين مناطق الرحيل والاستقبال. وأصبحت تلك البُنى تُعَد من طرف الباحثين منصّات اجتماعيّة جديدة ومسارح للتمفصل الاجتماعي للمهاجر المُمزّق بين قطبَي الهجرة.

وظهر في قلب ذلك التفكير العلمي مفهوم «الأسرة العابرة للحدود» وتأسّس على أنقاض دلالات ما يعرفه أفراد الأسرة الواحدة ـ في حالة الهجرة ـ من تشتت وفُرقة على أعتاب الحدود الفاصلة، في الوقت الذي يجب أن يستمر الوصل بينهم. نستعرض في هذا المقام ـ من خلال الحالات المدروسة ـ بعض صنوف وتمظهرات الأُسرة المنبثقة ضمن مسارات هجرة الجامعيات العربيات.

انطلاقًا من أشكال حضور الزوج والأبناء مع الجامعية المهاجرة في بلد الهجرة أو غيابهم عنها يمكن استخلاص ثلاثة صنوف أساسية، وهي:

أ ـ الصنف الأوّل: الأسرة الحاضرة

تتبدى تجربة الهجرة في هذا الصنف كمشروع أسَري ينخرط فيه الزوج بقوة الحضور ومرافقة زوجته المهاجرة للعمل في جامعة سعوديّة، ولو تتطلب منه ذلك التضحية بعمله في بلده. ويتكوّن من المهاجرة وزوجها وأبنائها الذين يوجدون معًا في أرض الهجرة. وعادة ما يكون الأبناء في سن الدراسة الابتدائية أو الثانوية. وغالبًا ما تكون الأسرة فتية التأسيس، حيث تتميز بصغر عمر الأبناء.

تمثّل المهاجرة ضمن هذا الصنف من الأسَر الأفضل حالًا من غيرها من المهاجرات كونها تتمتع على الأقل ـ بنظر زميلاتها المهاجرات ـ بأسرة تأويها وتتابع عن قرب مشاغلها، وتعيش على وقع أحداثها اليوميّة. ولكن صاحبة هذا الصنف، وإن تعُد نفسها أهون حالًا من غيرها، فإنها تشكو بُعدها من عائلتها الكبرى وحرمانها إياها. كما تشكو صعوبة تربية الأبناء بعيدًا من العائلة ومن الحياة الاجتماعية في موطنها الأصل، وصعوبات إدارة اختلاف مناهج تعليم أبنائها بين هنا وهناك، وما تتحمّله من عبء في إدارتها عبر ترسانة من التوافقات التي تسعى كلّ مهاجرة لإدارتها بحسب جنسيتها وتطلعاتها وإمكاناتها. وغالبًا ما يضطر عدد من المهاجرات إلى تدريس أبنائهن

في مدارس خاصة أو مدارس دولية لتجاوز معوّقات اكتساب الأبناء للغات الأجنبية المعمول بها في بلدها (نذكر هنا حالة المهاجرات التونسيات والاضطرار إلى تعليم الأبناء في مدارس ذات المنهج الفرنسي، لتفادي اختلاف التحصيل الدراسي عن المعمول به في تونس). ويتجه البعض الآخر لتعليم الأبناء على نحوٍ موازٍ خارج الأطر الرسميّة وإعدادهم فقط لخوض الاختبارات وفقًا للمناهج المعمول بها في البلد الأصل (نذكر هنا مثال المهاجرات المصريات).

ويجب التأكيد أن هذا الصنف من الأسرة المهاجرة يتخّذ أشكالًا متعدّدة تتلون فيه الحياة اليوميّة للمهاجرة بحسب وضع الزوج المرافق لها في هجرتها، حيث يمكن أن يكون بدوره مهاجرًا ويمارس عملًا قارًّا في المهجر، وهو الصنف الأقلّ تكرارًا في حالاتنا المدروسة. كما يمكن أن يكون الزوج عاطلًا من العمل في المهجر ويتخّذ قانونيًّا صفة المرافق لزوجته المهاجرة. ويؤدي اجتماعيًّا دور الوكيل العام لإدارة شؤون الحياة اليومية للأسرة في المهجر ويهتمّ بإدارة مسألة التنقل اليومي وإدارة متطلبات البيت اليومية.

يطرح هذا المشهد أسئلة قويّة حول ما أصبحت تطرحه هجرة الجامعيات نحو الخليج العربي من تحوّلات عميقة في طبيعة علاقات النوع الاجتماعي ضمن الأسرة العربيّة المهاجرة. وما أضحت تمنحه تلك الهجرة من مساحات تسامح إزاء أشكال غير مألوفة من تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة وتوزّع مسؤوليات كل منهما بين المجالين العام والخاص. فهل يمكن أن يكون ذلك عنوانًا لفرض هجرة الكفاءات النسائية لصيغ مختلفة ومستجدة للتفاوض حول التقسيم التقليدي للأدوار داخل العلاقة الزوجيّة؟ وهل يعدّ ذلك ثورة حقيقيّة وتمرّدًا معلنًا للثنائي على أنماط التفكير التقليدية والهيمنة الذكورية العربيّة؟ أم أنها مجرّد مسايرة مؤقتة من طرف الثنائي لإدارة الهجرة والرضوخ المرحليّ لإكراهاتها؟ ترتهن الإجابة عن هذه الأسئلة بتكثيف جهود البحث والدراسة في هذا الاتجاه بلا شكّ.

ب ـ الصنف الثاني: الأسرة المُنشطرة

يعيش هذا الصنف من الأسرة تجربة هجرة الأمّ مرفوقة بزوج ولكن محرومة أبناءها أو بعضهم الذين غالبًا ما يكونون في سنّ الدراسة الجامعية. وتختار المهاجرات العربيات في الغالب مزاولة أبنائهن وبناتهن لدراستهم الجامعية إمّا في بلد الأصل (وهي الحالة الأكثر انتشارًا)، أو في البلدان الغربية.

وغالبًا ما يكون هذا الصنف من الأسرة منشطرًا إلى نصفين، يعيش كل شطر منها على تماس الحدود بين ضفتي الهجرة. ويؤدي الزوج في هذه الحالة أدوارًا رقابيّة مزدوجة يتناوب فيها على رعاية شؤون شطرَي الأسرة من خلال المراوحة بين هنا وهناك. وينقسم الزمن الأسري إلى شطرين تحاول المهاجرة وزوجها وأبناؤها إدارته في ظلّ الفرص المتاحة للتخاطب وللقاء والتواصل إمّا المباشر أو الافتراضي.

تتعدّل بناءً على ذلك أوتار الحياة الأسريّة بين زمنين متباعدين تحاول المهاجرة/الأم العابرة للحدود مواكبة تفاصيل كلّ منهما يوميًّا للتغلب على تباعد المكان وتشتّت المصائر الذي فرضه عليها وعليهم خيار الهجرة.

وتختلق الأسرة المنشطرة جملة من التوافقات اليوميّة التي تبدع من خلالها المهاجرة في الإحاطة الشاملة بالحاجات الوجدانية لكلّ شطر منها، ولا سيما ذلك الشطر البعيد. وتفي شبكات التواصل الاجتماعي بالغرض لتوحد الأزمنة بين الشطرين كلّما اقتضى الأمر ذلك، لتعيش الأسرة افتراضيًّا بعض مناسبات الحزن والفرح والاحتفال بأعياد ميلاد الأبناء والنجاح وغيرها من اللحظات السعيدة أو غير السعيدة التي تتحول فيها شبكات التواصل إلى قنوات رئيسيّة تتقاسم الأسرة عبرها مشاعر الألم والدموع أو لحظات الفرح والاحتفال وتبادل التهانئ. ويتحول المساء وعطلة نهاية الأسبوع وسائر أوقات الفراغ إلى فسحة تُولّي فيها المهاجرة وجوهها شطر فلذات الأكباد في الوطن البعيد، ليلتئم شمل الأسرة افتراضيًّا على نخب الغربة في اختراق صارخ وعابر لحدود الزمان والمكان.

ج ـ الصنف الثالث: الأسرة المُختلة الثقل

تعيش المهاجرة المتزوجة ضمن هذا الصنف الثالث من الأسرة بمفردها في المهجر ولا يرافقها في غربتها لا الزوج ولا الأبناء. وتتعدّد مبرّرات خوض المهاجرة تجربة الهجرة مجرّدة من بقية أفراد أسرتها. وإن كانت أسباب عدم مرافقة الأبناء مرتبطة في الغالب، كما تمّ بيانه، بظروف الدراسة الجامعية، فإن عدم مرافقة الزوج لزوجته المهاجرة يتّصل في الغالب برفضه الصريح للمرافقة لأسباب مختلفة. يبقى المعلن منها في أغلب الحالات مرتبطًا بوضعيته المهنية، حيث يرفض التضحية بعمله في البلد الأصل مقابل مرافقة الزوجة. ويكون ذلك مقترنًا بغياب بدائل وإمكانات للحصول على عمل في بلد الهجرة، فيرفض بذلك (على عكس الصنف الأوّل) تأدية دور المرافق العاطل من العمل في بلاد الهجرة.

إن كلّ صورة من صور الهجرة تطرح بالضرورة أبعادًا وكيفيات مختلفة للاندماج وللتكيف الاجتماعي للمهاجر مع المجتمع المُهاجَر إليه، حتى وإن انعدمت الاختلافات الجوهريّة في المنظومات الثقافيّة والمعياريّة بين المهاجر والمجتمع الحاضن له.

ويكون في هذه الحالة مركز ثقل الأسرة في البلد الأصل حيث الزوج والأبناء، وتواجه الجامعية المهاجرة مصير الهجرة بمفردها. وتحاول ترجيح كفة التوازن عبر ممارسة أدوارها من بُعد وتسجيل حضورها كذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وإن كانت في حالة الصنف الثاني تؤدي أدوار الأمومة من بُعد فإنها ضمن هذا الصنف تمارس من بُعد أدوارًا مزدوجة وهي الأم والزوجة. وتجتهد في ظلّ الالتزامات المهنيّة المشدّدة، اختلاق الفُرص للقاء المباشر عبر الزيارات التي لا تُتاح لها بسهولة في الغالب إلا مرّة واحدة في السنة خلال الإجازة السنوية التي لا تتجاوز الستين يومًا.

ولا بدّ من التأكيد أن الأسرة كبناء اجتماعي وكمجال حميميّ، تبقى بالضرورة في أمسّ الحاجة إلى تواصل أفرادها المباشر وإلى وجودهم الفعلي أمام أعين بعضهم البعض. ومهما استجابت وسائل التواصل الاجتماعي لحاجة الاندماج الأسري للتعايش المباشر، فإنها لن تكون في كلّ الأحوال بديلًا منه. ومن المؤكّد أن لوضعية غياب المهاجرة عن أسرتها انعكاساتها القاسية

على الروابط الأسريّة في كلّ اتجاهاتها، ولها وقعها الخاص على المهاجرة وعلى هشاشة مكانتها داخل الأسرة كأم وكزوجة مبعدة على مدى طويل.

ومن المفيد الإشارة إلى أن هذا الصنف الثالث من الأسرة يتماثل مع ما تناولته الدراسات الأولى لعلم اجتماع الهجرة حول أسَر المهاجرين نحو أوروبا من دول المغرب العربي من فاقدي المهارة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين الذين كان شظف الحياة في الوطن، والظروف الصعبة في بلد الهجرة، يجبرهم على ترك زوجاتهم وأبنائهم.

وقد تحدّث عالم اجتماع الهجرة عبد المالك صياد عن ذلك المهاجر الذي يترك أسرته وراءه، ودعا إلى التمييز بين معنى الحضور والغياب الفيزيقي من جهة، والحضور والغياب المعنوي، وأشار إلى ما يعيشه المهاجر من «غياب مزدوج». ونبّه إلى مخاطر تحلّل واندثار الانتماء الأسري في حال الغياب المعنوي أو المعياري للمهاجر عن المكان الذي من المفترض أن يوجد فيه في بلده الأصل حيث بقيّة أفراد أسرته.

تبقى الجامعية المهاجرة منكفئة على ذاتها وعلى أسرتها. ورغم أنها تعيش في بلد يتماهى أغلب المحيطين بها مع مقوّمات مرجعياتها الثقافيّة من دين ولغة، إلا أنها تفضّل أن تعيش غربتها في شبه عزلة اجتماعية طوعيّة.

وكان عالم الاجتماع بورديو قد تحدّث بدوره عند تقديمه كتاب **الغياب المزدوج** لعبد المالك الصياد عن معاناة المهاجرين وتأرجحهم بين وضعيات الانتماء واللانتماء التي يعيشون فيها على أعتاب عالمين، لا ينتمون فعليًّا للأوّل ولا للثاني. وقد وصف بورديو المهاجر «بأنه مثله مثل سقراط بلا مكان، إنّه متحوّل وغير مصنّف، إنّه ليس مواطنًا وليس غريبًا. لا يُعّدّ فعليًّا من هذا الجانب، ولا كليًّا من الجانب الآخر. إنّه يتموقع على حدود الكائن واللاكائن الاجتماعي»[13].

تهاجر إذًا اليوم الزوجة والأمّ في إطار هجرة الكفاءات النسائية العربيّة إلى بلدان الخليج العربي بمفردها ومن دون أي فرد من أفراد أسرتها لاستجلاب المال، في ظلّ ما تشهده بلدان عربية مشمولة بهجرة الكفاءات النسائية نحو الخليج العربي من مظاهر انكماش اقتصادي وتضخّم مالي وغلاء أسعار وارتفاع كبير في مستوى المعيشة. وتقوم على نحو متواصل بتحويل الأموال لتغطية تكاليف الحياة اليوميّة لأسرتها القابعة في الوطن.

لن تكون معاناة الجامعية المهاجرة بمفردها، بلا شكّ أقل وطأة من تلك المعاناة التي تحدث عنها كلّ من عبد المالك صياد وبورديو في حالة الرجل المهاجر منفردًا نحو أوروبا. ولا شكّ أن حالة «الغياب المزدوج هنا وهناك» تتكرّر بصور أشدّ بصيغة المؤنث في حالاتنا المدروسة، بالرغم من اختلاف صورة الهجرة ومكانها وزمانها وسياقها السوسيوتاريخي. وستبقى توصيفات

(13) Sayed Abdelmalek, *La Double absence: Des illusions aux souffrances de l'immigré* (Paris: Seuil, 1999), p. 4.

عبد المالك صياد سارية المفعول وإن اكتسب المهاجر صيغة المؤنث، وستبقى أسئلته مشروعة، ولكن الجواب عنها لن يكون من السهولة بمكان.

تطرح هذه الصنوف المختلفة من الأسرة التي تُفرزها هجرة الجامعيات العربيات مسائل جوهريّة تتعلّق بالإمكانات التي تستطيع من خلالها الجامعية المهاجرة ضمن تجربة طويلة تمتد من سنة إلى عشر سنوات وأكثر، المحافظة على هويّة أسرية تتحدى المسافات الجغرافية وتقاوم البُعد الفيزيقي لتستمر في ممارسة إثبات الوجود الاجتماعي للأسرة يومًا بيوم رغم كلّ ذلك. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه متصّلًا بالثمن الاجتماعي والنفسي الذي تدفعه المهاجرات وأسرهن ككلّ خلال ذلك النظام الأسري المغاير لكلّ النظم المتعارف عليها، والرابط بين مختلف عناصرها المشتتة في المكان والوجدان.

وقد رأينا في الصنوف الأسريّة المذكورة سابقًا كيف تقاوم الجامعيّة المهاجرة ـ في ظلّ ما تعيشه من تشتت أسري عبر الحدود ـ من أجل فرض استدامة وحدة الأسرة حتى وإن تباعدت وتناثرت عناصرها. وكيف تستميت المهاجرة يوميًّا في نسج حبال الوصل عبر التواصل مع بقية أفراد أسرتها المقيمين بعيدًا منها في الضفة الأخرى للحدود. وتبتكر من يوم لآخر أنماطًا وصيغًا لتأكيد حضورها الرمزي (رغم غيابها الفعلي) وتلفت الانتباه إلى محوريّة أدوارها في إدارة شؤون الأسرة ولو كان ذلك من بُعد وعبر شبكات التواصل الاجتماعي.

2 ـ المهاجرة ومسارات الاندماج في مجتمع الهجرة

تعَدّ مسألة اندماج المهاجر في المجتمع المستقبل له مسألة محورية في سوسيولوجيا الهجرة وحظيت بنصيب كبير من الاهتمام ولا سيّما في دراسات موجات الهجرة الأولى من بلدان المغرب العربي نحو أوروبا. واكتسبت تلك المسألة أهميتها من الاختلاف القائم بين ثقافة المهاجرين وثقافة مجتمعات الاستقبال؛ وما كان يطرحه اختلاف الدين واللغة والعادات والتقاليد من صعوبات، عطّلت مسارات الاندماج الاجتماعي للمهاجرين وعائلاتهم في بلد الهجرة، وجعلت منهم طوائف اجتماعيّة معزولة تعيش على هامش المجتمع المُهاجَر إليه. ولم تُطرح مسألة الاندماج الاجتماعي للمهاجرين العرب في حالة دراسات الهجرة العربيّة البينيّة، نظرًا إلى التسليم بفرضية سهولة الاندماج في المجتمعات العربيّة المُهاجر إليها بحكم عدم وجود فوارق ثقافية هيكلية.

لكن ما يجب تأكيده أن الاندماج الاجتماعي كمفهوم وكظاهرة اجتماعيّة يتخذ أبعادًا سوسيولوجيّة أخرى ترتبط كذلك بمختلف سيرورات التفاعل الاجتماعي التي من طريقها يشارك الأفراد في مختلف أبعاد ومستويات الحياة الاجتماعية بواسطة النشاط المهني وتعلم معايير الاستهلاك وتبني سلوكيات أسرية وثقافية للتبادل مع الآخرين والمشاركة في المؤسّسات الجماعيّة[14] وفي مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية. ويمكن لكلّ ذلك أن يتخّذ أبعادًا أشمل تنطبق على التفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد، كما تنطبق على علاقات الأفراد المختلفين في مجتمعات متنوعة الجنسيات. ومن المؤكّد أن كلّ صورة من صور الهجرة تطرح بالضرورة أبعادًا وكيفيات

(14) Dominique Schnapper, «L'Intégration: Enjeux de connaissance et de politique,» *Grande Europe,* no.10 (juillet 2009).

مختلفة للاندماج وللتكيف الاجتماعي للمهاجر مع المجتمع المُهاجَر إليه، حتى وإن انعدمت الاختلافات الجوهريّة في المنظومات الثقافيّة والمعياريّة بين المهاجر والمجتمع الحاضن له. وتبقى مسائل الاندماج الاجتماعي للمهاجرين العرب إلى بلدان الخليج العربي مسائل تستحق تبيّن بعض تفاصيلها، ولا سيما عندما يكون المهاجر موضوع الدراسة كفاءة نسائية.

وقد عبّرت الجامعيات المستجوَبات في هذا البحث عن محدوديّة صيغ تواصلهن الاجتماعي مع أفراد المجتمع المحلي اللاتي تعشن فيه، سواء كان ذلك مع أهل البلد، أو مع أبناء جنسيتها، أو مع غيرهم. وأكّدت نسبة 60 بالمئة من العيِّنة انعدام تبادل الزيارات مع الجيران وزملاء العمل مهما كانت الجنسيات، بينما أكّدت نسبة 35 بالمئة وجود تبادل نادر لزيارات قليلة في مناسبات اجتماعيّة محدودة تتخذ في الغالب هيئة مجاملات اجتماعيّة، وعبّرت 5 بالمئة فقط عن ربطهن لعلاقات اجتماعية قويّة مع محيط الجيران وزملاء العمل.

وتبرّر الجامعيات ذلك بعوامل متعددة كعدم وجود الوقت الكافي لربط علاقات اجتماعيّة (60 بالمئة). حيث إن الجامعي في الخليج يُكلّف بأعباء إدارية كثيرة إلى جانب عمله الأكاديمي، ويتطلب منه ذلك وقتًا طويلًا خارج ساعات الدوام الرسمي. وبرّرت نسبة أخرى ذلك بعدم رغبتها في ربط علاقات اجتماعيّة (30 بالمئة) في مجتمع الهجرة، وترى مجموعة أخرى أن الأجواء العامة لا تشجّع على إقامة علاقات اجتماعيّة (10 بالمئة).

تبقى الجامعية المهاجرة منكفئة على ذاتها وعلى أسرتها. ورغم أنها تعيش في بلد يتماهى أغلب المحيطين بها مع مقوّمات مرجعياتها الثقافيّة من دين ولغة، إلا أنها تفضّل أن تعيش غربتها في شبه عزلة اجتماعية طوعيّة، تكتفي فيها بانشغالاتها المهنيّة والاهتمام بأسرتها ومتابعة شؤونها سواء كان ذلك من قرب في حال وجودهم معها، أو من بُعد في حال ما كانوا في بلدها الأصل.

وتبدو هذه المسألة لافتة للانتباه، حيث قد يسود الاعتقاد بأن فرص التواصل الاجتماعي للمهاجرين العرب إلى البلدان الخليجية بعضهم مع بعض أو مع أفراد المجتمع الحاضن لهم تكون أكثر يُسرًا وانتشارًا، ولكن الواقع في حالة العيِّنة المدروسة من الكفاءات النسائية المهاجرة كشف غير ذلك. ولا يمكن في كلّ الأحوال المجازفة بتعميم فرضيّة محدوديّة التواصل والتفاعل على مختلف شرائح الهجرة، لأن الأمر قد يرتبط بخصوصيّة الكفاءة النسائية ومكانتها الاجتماعية، وطبيعة تمثّلها للتواصل الاجتماعي ولتجربة الهجرة ككل. وربّما يرتبط بسلوك العزوف الواعي عن الانخراط في علاقات اجتماعية ترى أنها في غنى عنها سواء مع أبناء جنسيتها أو مع غيرهم. وسيبقى الحسم في ذلك الاتجاه مرتبطًا بتكثيف البحوث والدراسات السوسيولوجيّة المعمقة حول مسارت الاندماج الاجتماعي وسيرورات تكيّف المهاجرين والمهاجرات العرب في المجتمعات الخليجيّة المُهاجر إليها، مع مراعاة اختلاف شرائح المهاجرين وصنوفهم وانتماءاتهم المهنيّة والمناطق الجغرافيّة التي يقيمون فيها داخل المملكة.

ويُلاحظ أن سلوك الانطواء الاجتماعي للجامعية المهاجرة يبرز كذلك في مستوى التواصل الافتراضي سواء مع عامة الأفراد، أو مع زملائها من الجامعيين. ولا تُفصح شبكات التواصل الاجتماعي عن حضور بارز للكفاءات النسائية العربية. ولا يجد المتابع أثرًا افتراضيًّا لجامعيات عربيات مهاجرات في أي مجال من المجالات التأثير ذات الصلة بتخصّصها أو بغيره، باستثناء

بعض الحالات النادرة جدًّا. ورغم ميل بعض الجوالي العربيّة المقيمة في السعوديّة لاستحداث صفحات افتراضية خاصة بهم تبرز انتماءهم الوطني ووجودهم في إحدى مناطق المملكة[15]، يبقى حضور النساء بوجه عام وتفاعلهن ضمن تلك الصفحات ضعيفًا. ولا نجد للكفاءة النسائية تفاعلًا يذكر حتى في الصفحات الخاصة بالجامعيين المغتربين من الجنسيات العربية المختلفة رغم كثرة تلك الصفحات. وتبقى الصفحات الافتراضية لعدد من الجامعيات اللاتي تمّ استجوابهن صفحات عاديّة لا تعبّر عن أيّ خصوصية للكفاءة الجامعيّة المهاجرة. ولا تعكس أي نشاط افتراضي أو تواصل فكري أو إثارة مسائل للنقاش أو التعبير عن مواقف معينة ممّا يحدث في بلدها أو في غيره من أحداث مختلفة. هذا في حين يتجنب عدد آخر منهنّ تمامًا تسجيل الحضور في العالم الافتراضي ومواقعه، أو يخيّرن الحضور بأسماء مستعارة.

أكّدت الجامعيات الأثر السلبي للهجرة في الأداء المهني ومستوى الإنتاج البحثي والعلمي. وقد عبرّ أكثر من نصف الجامعيات (52 بالمئة) عن أن إنتاجهن العلمي كان سيكون أكثر في لو لم يهاجرن.

ثالثًا: تمثلات المهاجرة لانعكاسات الهجرة

إن تركيز دراسات الهجرة على هجرة اليد العاملة البسيطة، وبخاصة من دول المغرب العربي نحو أوروبا، أنتج، في رأينا، نوعًا من «النمطية البحثية» التي كرّست بدورها طرحًا شموليًّا انطمس فيه التباين البارز بين صنوف الهجرة ولا سيما المستجدّ منها. وقد غيّب ذلك الطرح الشمولي ـ ولا سيما في دراساتنا العربية للهجرة ـ محاولات الإحاطة بتفاصيل مستجدات الظاهرة وتعقّد صنوفها، وما شهدته طبيعتها وخصائصها من تحوّلات هيكلية ارتبطت بسلوك الهجرة وبممارسته من طرف فاعلين اجتماعيين مختلفين ومتنوعين أكثر مما ارتبطت بالسياقات العامة الطاردة أو الجاذبة لهم.

وإن يتمّ التركيز في عدد من الدراسات المتداولة[16] على الأبعاد الماكرو سوسيولوجية سواء عند تناول دوافع الهجرة أو نتائجها، فإنه كثيرًا ما يقع التغاضي عن الأبعاد الميكرو سوسويولوجية ذات العلاقة بالفاعلين الممارسين للهجرة وتداعياتها المختلفة على هؤلاء رجالًا كانوا أو نساءً.

---

(15) يمكن على سبيل المثال ذكر صفحات في الفايسبوك من نوع «توانسة في الإحساء» «توانسة في السعودية» «توانسة في المنطقة الشرقية» «الجالية التونسية بالرياض والمنطقة الوسطى» «الجالية السورية في السعودية» «الجالية المصرية بحفر الباطن» «الجالية الأردنية والفلسطينية في الدمام والخُبر»...

(16) يمكن على سبيل المثال لا الحصر الرجوع إلى أحدث التقارير العربيّة المنشورة حول الهجرة من طرف مؤسسات إقليمية، انظر: جامعة الدول العربية: **التقرير الإقليمي للهجرة الدوليّة العربيّة: الهجرة والتنمية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2014)، و**التقرير الإقليمي للهجرة الدوليّة العربيّة: هجرة الكفاءات نزيف أو فرص** (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2008)، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية، **تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي** (2010).

يُذكر في هذا السياق بأن دراسات هجرة الكفاءات العربية غالبًا ما تتغافل عن تناول التداعيات التي تخلّفها الهجرة على المستوى الشخصي، وما ينتج منها من تأثيرات ذاتيّة مختلفة على كفاءة المهاجر. وربّما يُفسّر ذلك بافتراض عدم وجود انعكاسات سلبية لهجرة الكفاءات على المستوى الذاتي، على أساس التسليم المطلق بأن هجرة الكفاءات تعَدّ هجرة ترف ومترفين أكثر مما هي هجرة فاقة وحاجة. لذا يقع التسليم بإيجابية التجربة وتداعياتها على المستوى الذاتي. وهي مسلمة تحتاج في رأينا للمزيد من التفكيك والتنسيب وإعادة النظر في تفاصيلها من طرف الباحثين والدراسين.

ـ تكلفة الهجرة في تقديرهن

لتبين اتجاهات تقييم المهاجرة للتكلفة الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية لتجربة الهجرة، وحصر مواقفها من انعكاسات التجربة على حياتها، تساءل البحث عن انعكاسات الهجرة على الصحة والمزاج والنفسية والارتقاء المهني والعلمي. وأكدت الإجابات التأثير السلبي للهجرة كلّ تلك الجوانب. وجاءت نسب الموافقة والموافقة بشدة على التأثير السلبي للهجرة مرتفعة في ما يتعلق بالصحة 67 بالمئة والنفسية والمزاج 71 بالمئة والعلاقات مع الأهل والأقارب 48 بالمئة والارتقاء المهني والعلمي 60 بالمئة. وجاءت نسب عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة على التأثير السلبي للهجرة في تلك الجوانب نفسها ضعيفة وكانت كالتالي: الصحة 23 بالمئة، والنفسية والمزاج 21 بالمئة، والارتقاء المهني والعلمي 28 بالمئة. كما ظلت مواقف الحياد بدورها نسبيًّا ضعيفة راوحت بين 10 و12 بالمئة. باستثناء التأثير في العلاقات مع الأهل والأقارب في البلد الأصل التي سجلت فيها مواقف الحياد 18 بالمئة.

تؤكد هذه النتائج أهمية ما تمت الدعوة إليه سابقًا من ضروة إعادة الاعتبار للأبعاد الذاتية في دراسات هجرة الكفاءات من جهة، وإعادة النظر في مسلّمة اعتبار تلك الهجرة هجرة ترف ونعيم وراحة بال. ونشدد على تلك الدعوة مع إدراكنا لاختلاف التجارب ضمن هجرة الكفاءات، وتمايز الصنوف ضمن مفهوم الكفاءات وتنوع خبراتهم وتجاربهم وفقًا لتنوّع الوجهات المقصودة.

ولتبيُّن المواقف من التجربة المهنية ومستويات تأثير الهجرة في رصيدها العلمي والمعرفي، طرحنا أسئلة عن الوضع المهني المتوقع في حالة عدم الهجرة، فكانت النتائج كالتالي:

أكّدت الجامعيات الأثر السلبي للهجرة في الآداء المهني ومستوى الإنتاج البحثي والعلمي. وقد عبّر أكثر من نصف الجامعيات (52 بالمئة) عن أن إنتاجهن العلمي كان سيكون أكثر لو لم يهاجرن.

ويبقى تسليم الجامعيات بقوّة تأثير السياق العام المحتضن للكفاءة المهاجرة في المستوى العلمي والرصيد المعرفي واضحًا، من خلال تأكيد 66 بالمئة منهن بأن الانعكاسات العلميّة والمعرفية لهجرتهن كانت ستكون أفضل لو كان السياق العام المحتضن لهنّ مختلفًا. ولا يمكن معرفة إلى أيّ مدى يمكن أن يكون ذلك الموقف حُكمًا ضمنيًّا على ذلك السياق المحتضن لتجربتهن، وإشهارًا غير مباشر لعدم الرضا على مناخه العلمي والمعرفي. ويمكن للمتأمّل أن

يتساءل عن صلة تلك المواقف بالواقع الفعلي للبحث العلمي في عموم الجامعات العربية التي تتقارب في معظمها في ضعف مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي.

لا يزال المهاجر صاحب الكفاءة العلمية العالية في أدبياتنا الفكرية ومنتجنا البحثي والإحصائي الرسمي والأكاديمي، بالضرورة مُدركًا كذكر ممنوع من الصرف، ومنظورًا إليه بصورة حصرية على أنّه عقل مذكر.

ويتساءل المتأمل كذلك عن أدوار التأثير النفسي للغربة والمكانة الحميمة للوطن في الذات المهاجرة وفي تمثّلها للأشياء وفي الحُكم لها أو عليها. حيث تتبدى صورة ذلك الوطن الطارد لهنّ بمؤسساته وجامعاته وكلّ شيء فيه دائمًا الأفضل عندما تخضع المسائل للمقارنة بين هنا وهناك. وتنقلب الصور لتصنع تمثلات المهاجرة من الوطن ومؤسساته جنّة طُردن منها والمهجر جحيمًا جئن إليه بإرادتهن.

وينعكس في ضوء تلك التمثلات، وتحت وطأة الحنين الدفين إلى الوطن، اتجاه الجذب والطرد فيأخذ منحى عكسيًّا يجعل الوطن جاذبًا وبلد الهجرة طاردًا. فتتشوّش الصورة وتلتبس الحدود بين سلّم الأفضليات في علاقته بصورة الوطن المختلفة تمامًا عن واقعه المأزوم المعروف حقّ المعرفة ممن قبلت طوعًا الهجرة منه، لأسباب تدركها أكثر من غيرها.

وكان جواب الجامعيات المهاجرات عن سؤال «هل تفكرين في العودة؟» رجع صدى لتمثلات تلك الصورة المشوشة. أجابت 46 بالمئة بنعم. وأجابت 17 بالمئة بلا، و37 بالمئة بلا أعلم. صرّح أقلّ من نصف الجامعيات بالتفكير في العودة، وتتوزعت البقيّة بين نسبة متواضعة لا تفكّر في العودة ونسبة أكبر صرّحت بالعجز عن أخذ قرار صريح في مجرّد التفكير في العودة من عدمها.

وقد تضمّن الاستبيان سؤالًا مفتوحًا عن أبرز ضريبة تدفعها الكفاءة النسائية المهاجرة إلى بلدان الخليج العربي؟ احتوت النتائج إجابتين (2 بالمئة) أقرّتا عدم وجود أي ضريبة للهجرة؛ وإجابتين (2 بالمئة) تحدثتا بنبرة إيجابية عن الاستفادة من التجربة. أما بقية الإجابات (96 بالمئة) وإن جاءت متباينة إلى حدّ كبير، فهي اجتمعت على نبرة حزينة تؤكّد طغيان السلب على الإيجاب في التجربة. وشملت الضرائب برأيهن مجالات الصحّة والصحّة النفسية، والأسرة وتربية الأبناء، والوضع مهني. وهذه بعض الأمثلة عن الأجوبة كما وردت على لسانهن، اجتهدنا في تبويبها حسب المجالات التالية:

ـ **مجال الأسرة تربية الأبناء:** «خسارة في العلاقات الزوجية والأسرية وخسارة في تربية الأبناء»، «فقدان الترابط الأسري وتراجع مستوى تعليم الأبناء»، «تشتت أفراد الأسرة والقلق الدائم على الأبناء»، «تربية الأولاد بعيدًا من الأهل والوطن وإحساسهم الدائم بالغربة»، «التفكك الأسري»، «ضياع الأبناء».

ـ **مجال الصحة والصحة النفسية:** «الاستنزاف الصحي»، «الضغط النفسي والأثر الاجتماعي السالب»، «التدهور الصحي والنفسي بسبب ضغوط العمل»، «الاغتراب»، «عدم التوازن النفسي»، «الحرمان»، «تدهور الثقة بالنفس»، «الوحدة».

ـ **المجال المهني:** «البعد من المناخ الأكاديمي والعلمي»، «ضياع فرص الارتقاء والمعرفة المتجدّدة»، «التأخّر في الترقيات مقارنة بالموجودين في أوطاننا»، «اكتساب خبرات ليست علمية وفقدان الكثير من مؤهلاتي كأستاذ جامعة والعمل كموظف إداري»، «تراجع في أدائي البحثي لعدم توافر الوقت والانهماك في الأعمال الإداريـة»، «توقف الإنتاج العلميّ»، «تدني المستوى الفكري والمهني».

ـ **العبارات العامة:** «فقدان الروح وضياع الحياة»، «التعوّد على الغربة حتى أصبحنا غرباء في أوطاننا»، «عدم الإحساس بالوقت والعمر الذي يجري»، «ضياع أحلى سنوات العمر»، «البعد من الأهل والحياة الاجتماعية في الوطن».

تعكس هذه العبارات نبرة شجن تشي من خلالها الكفاءة النسائية المهاجرة المستجوَبة ببعض الانعكاسات التي لا تتحدث عنها دراسات هجرة الكفاءات. ولم تتحدث مستجوَباتنا عن الخسارة التي تكابدها التنمية في بلادهم نتيجة لهجرتهم، ولا خسارة مؤسستها الجامعيّة الأصلية بعد «هروب العقول» منها، بقدر ما تحدثت عن خسارة سنوات العمر ودفء الأسرة وحضن الأبناء، وتراجع أدائها المهني والعلمي وغيرها من الانعكاسات التي قد تتعادل بالنهاية مع حجم المكاسب الماديّة التي ستجنيها من هجرتها.

خاتمة

تبقى هجرة الكفاءات النسائية ظاهرة ينقصها البحث والدراسة. ولا يزال المهاجر صاحب الكفاءة العلمية العالية في أدبياتنا الفكرية ومنتجنا البحثي والإحصائي الرسمي والأكاديمي، بالضرورة مُدركًا كذكر ممنوع من الصرف، ومنظورًا إليه بصورة حصرية على أنّه عقل مذكر. وكأن ظاهرة هجرة الكفاءات (مهما شملت من نساء) لا يمكنها أن تستوعب صيغ التأنيث.

وتتبنى نتائج هذا البحث فرضية اختلاف تفاصيل ظاهرة هجرة الكفاءات النسائية نحو بلدان الخليج العربي في بُعدها الأنثوي، واختلاف أسبابها وانعكاساتها ونتائجها عن هجرة الكفاءات العربيّة كما يتمّ تناولها في طابعها الذكوري والشمولي. وتؤكّد نتائجه أن ظاهرة هجرة الجامعيات العربيات، وإن قلبت المعادلات التقليدية لهجرة النساء العربيات بوصفهن توابع لزوج مهاجر وأصبحت فاعلًا أساسيًّا في حركة الهجرة ويرافقها في ذلك الزوج، وتتعدل أوتار حياتها الأسريّة بناءً على خيارها، إلّا أن التجربة تبقى باهظة التكلفة النفسيّة والوجدانيّة والاجتماعية على المهاجرة وعلى أسرتها.

ولا بد من التشديد، ختامًا، على ضرورة لفت الانتباه إلى ما خلّفه الطابع الشمولي والذكوري لدراسة هجرة الكفاءات العربية من تجاهل لخصوصية تجربة هجرة الكفاءات النسائية سواء إلى الغرب أو إلى البلدان العربيّة، وعلى ما أنتجه من تغييب للنتائج السلبية لهجرة الكفاءات على المستوى الذاتي والميكرو سوسيولوجي لتلك الكفاءات. ولعلّنا في أمسّ الحاجة إلى إعادة النظر في تناولنا لهذه الظاهرة، ومراجعة الكثير من المسلّمات والمُنمّطات البحثيّة التي التصقت بدراسة هجرة الكفاءات. وستبقى مساراتها وأسبابها ونتائجها على القائمين بها والقائمات أبوابًا بحثيّة مفتوحة تستجدي منّا جميعًا مزيد البحث والدراسة □